

عنوان البحث

مستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية

Research Title

The level of legal culture of the family in the KSA

(اسم قائد الفريق/ نعيم محمد النجار) الرقم الأكاديمي (20222006056)

أسماء المشاركين ورقم الأكاديمي

- (الاسم/ محمد عثمان حمق) الرقم الأكاديمي (20212005156)
(الاسم/ محمد مفلح سالم) الرقم الأكاديمي (20222005510)
(الاسم/ بداح بن حسن السهلي) الرقم الأكاديمي (20212005272)
(الاسم/ عبدالاله فتح الدين العمودي) الرقم الأكاديمي (20222005638)
(الاسم/ عبدالله محمد القحطاني) الرقم الأكاديمي (2021206615)
(الاسم/ حسن ادريس مجيردي) الرقم الأكاديمي (20222006094)
(الاسم/ حسين ابراهيم النعمي) الرقم الأكاديمي (20222006157)
(الاسم/ اعتماد مجدي عبدالواحد) الرقم الأكاديمي (20222005326)
(الاسم/ نادر ناصر غوى) الرقم الأكاديمي (20222005637)

الفهرس:

2	المقدمة:
4	مشكلة الدراسة:
5	أسئلة الدراسة:
5	أهداف الدراسة:
6	أهمية الدراسة:
7	الأهمية التطبيقية:
7	منهج الدراسة وأدواتها:
7	ادوات الدراسة:
8	مجالات الدراسة:
8	مجتمع البحث:
8	مفاهيم الدراسة:
10	الدراسات السابقة:
13	التعليق على الدراسات السابقة:
14	المراجع:

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

ظلت المجتمعات على مر العصور في سعي مستمر لبناء أجيال قادرة على مواجهة التحديات ومقاومة المشكلات، والتكيف لكل متطلبات النمو التطور، وأدركت المجتمعات أثناء ذلك ضرورة بناء ثقافة الأفراد كأحد متطلبات الحفاظ على بقائها وقدراتها؛ فعملت على خلق ثقافة عامة لدى أفرادها من خلال نشر الوعي بالجوانب الصحية والبيئية والقانونية والأمنية وما يتصل بها من باقي عناصر منظومة المجتمع والدولة، وذلك إيماناً منها بأن المجتمع الواعي المثقف قادر على التصدي لكل الهجمات التي تستهدف كينونته وأساسه التي نشأ عليها، ويعد بناء الثقافة والوعي القانوني من جزئيات الوعي العام الذي يحصن المجتمع ويعمل على صلابته بنيانه.

ووفقاً لهذه المسألة فإن امتلاك الأفراد للثقافة القانونية يصبح عاملاً لبناء المجتمعات وضرورة استمرار ومتطلب قوة، وهو ما يفرض على المجتمعات بكل مؤسساتها العمل على بنائها لدى الأفراد، كما يفرض على أفراد المجتمع أنفسهم تحقيق ذلك الأمر، بحيث يصبح الأمر قائماً على المشاركة بين الأفراد والمجتمعات؛ لأن المؤسسات مهما بلغ بها الأمر من امتلاك الوسائل والإمكانيات لا تستطيع تحقيق الهدف ما لم يكن الفرد ساعياً إليه لتعلق ذلك الأمر بالذات الإنسانية والفكر الذي يحمله الفرد (بلعور، مصطفى، 2017، 25).

وتختلف نظرة أفراد المجتمعات للثقافة القانونية، ففي حين ينظر إليها فريق على أنها قيمة مضادة للعشوائية التي يمكن أن تسود المجتمع، يفهمها الفريق الآخر باعتبارها أحد الاتجاهات الفكرية التي تشير إلى المعرفة القانونية أو الذاكرة الجامعة أو القانون وعلاقته بالعقل البشري.

وعموما فإن مفهوم الثقافة القانونية يشير إلى عدد من المفاهيم المترابطة باعتبار أن الثقافة القانونية هي امتداد لفهم القانون ومفرداته وكيفية التعايش والتفاعل معها أو ممارسة القانون، وأحيانا ما يشير مصطلح الثقافة القانونية إلى استخدام كلا المفهومين بالتبادل مع احدهما الآخر فيما يقصد به التقليد القانوني أو الأسرة القانونية ومنه تشتق كافة التعريفات الأخرى، وغالبا ما يفهم علماء الاجتماع القانوني الثقافة القانونية باعتبارها مجموعة من القيم والأفكار والاتجاهات التي تساعد على احترام أفراد المجتمع للقانون حيث تتلاشى الفوارق بين الممارسات القانونية ومعايشة القوانين، بين كلا المفهومين وغيرهما من الأيدلوجيات القانونية المتعددة أو العادات القانونية المختلفة.

ومن ثم لا يمكن لنا أن نتحدث عن الثقافة وأهميتها لدى الشعوب بشكل عام والشباب بشكل خاص، دون ربطها بالتربية ارتباطا وثيقا يجعل كلا منهما تابعا ومستقلا في أن واحد، فالثقافة وعاء التعليم بدءا من الأهداف ثم المناهج ووسائل وأساليب التعليم، وصولا إلى عملية التقويم لنتائج العملية التعليمية، والثقافة والتعليم وجهان لعملة واحدة، فعملية التعليم كوسيلة تساعد الفرد على استقبال ثقافته وفهمها واستيعاب مضامينها الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والمعرفية، متخذة شكلا من التآلف، والانسجام على مستوى الفرد والمجتمع، كما أن الثقافة أعم وأشمل من التعليم أو حتى المعرفة والأفكار، وأوثق صلة بالإنسان، فهي تكون في مجموعها جميع الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية الذي تؤثر في الفرد منذ ولادته وحتى سنين متأخرة من حياته حتى يصبح تأثيرها في علاقة الفرد مع الوسط الاجتماعي الذي ولد فيه (جامعة الزيتونة، 2010، ص30)

ويعتبر التوسع في طرح الثقافة القانونية من السبل التي من الممكن أن نحسن بها المجتمع من خلال رفع مستوى الوعي القانوني لدى المواطن منذ مراحل إعدادهم الأولي بالجامعات وإتاحة الفرصة لهم لتناول الجوانب القانونية خاصة فيما يرتبط بحياتهم بأسلوب يبتعد عن تعقيد الطرح الأكاديمي التخصصي ويقترب من عمومية المشكلة وتعلقها بالجانب الحياتي اليومي كذلك من خلال إيجاد مناهج تعليمية تتعلق بالمعرفة القانونية وبشكل مبسط حتى يكون الطالب مؤهل لتقبل الالتزامات التي يملئها عليه القانون النافذ ويؤديها بشكل صحيح ومنسجم مع الشرعية القانونية، وكذلك يمارس حقوقه التي كفلها القانون بالشكل الذي لا يتعارض مع حقوق الآخرين.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من أهمية الثقافة بشكل عام والثقافة القانونية بشكل خاص إلا أن العديد من الدراسات أشارت إلى أن هناك تدني مستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة، ومن ثم ضعف في مستوى الوعي القانوني لدى الأسرة في المملكة، مما ينعكس في الأبعاد الاجتماعية الخطيرة التي قد يتسبب بها ذلك الجهل بالقوانين، ومن ثم يفرض ضرورة دراسة واقع الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة ومدى وعيهم بحقوقهم وواجباتهم في هذه المرحلة وهو ما يمثل محورا لهذه الدراسة ويجعلنا نطرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية؟ وتقتضي الإجابة عن هذا التساؤل الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالوعي القانوني والثقافة القانونية؟
- ما مدى إلمام الأسرة بالتشريعات المنظمة للحياة؟

- إلى أي حد يختلف مستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة باختلاف بعض المتغيرات الكلية (نظرية/ عملية)، الجنس (ذكر/ أنثى)، المشاركة الطلابية، المشاركة السياسية، الفرق؟
- ما التصور المقترح لتنمية الثقافة القانونية الأسرة في المملكة العربية السعودية؟

أسئلة الدراسة:

1. هل المستوى التعليمي له دور في الإدارة الاسرية او الإدارة القانونية لدي الاب والام؟
2. ما هو الجانب القانوني الخاص بالأسرة؟ وتعريفه؟
3. ماهي الثقافة القانونية وانواعها لزيادة مستوى معرفتها لدى الاسرة؟
4. ماهي المشاكل القانونية الاسرية الأكثر شيوعا في المملكة؟
5. هل يوجد متخصصين سواء محامين او اخصائيين قانونيين للمشاكل الاسرية؟
6. ماهي المخاطر القانونية للمشاكل الاسرية؟
7. هل يوجد نظام قانوني تشريعي للمشاكل للأسرية؟ وما هو؟

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توعية المجتمع بتشريعات والقوانين ومعرفة الأسرة مالها وما عليها من التزامات قانونيه
- معرفة الأضرار وحماية الفرد من الجريمة والحد من انتشار المشاكل وتفكك المجتمع
- معرفة الفرد ما عليه من التزامات وحقوق وتحقيق الاستقرار في المجتمع

- التعرف على الفرق بين الوعي القانوني والثقافة القانونية.
- الوقوف على مدى إلمام الأسرة في المملكة العربية السعودية بالتشريعات المنظمة للحياة.
- تحديد آليات نشر الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية وإجراءاتها.
- الوصول إلى تصور لكيفية نشر الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة الراهنة إلى اعتبارات نظرية، وأخرى تطبيقية، وفيما يلي توضيح ذلك:

الأهمية النظرية:

تتبع الأهمية النظرية للدراسة الحالية من النقاط التالية:

- تقديم إطار نظري جديد يوضح الفرق بين الوعي القانوني والثقافة القانونية وأبعادهما وعلاقتهما وكيف يؤثر كل منهما في الآخر.
- تسليط الضوء على شريحة هامة داخل المجتمع وهي الشباب والشابات باعتبارهم نواة الغد، وبناء المستقبل، ومن ثم يجب تسليحهم بالثقافة القانونية التي توضح لهم حقوقهم وواجباتهم.
- أهمية الثقافة القانونية في تفعيل القانون والممارسات القانونية المختلفة.
- تناول الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية وهم في مرحلة الإعداد للحياة في المجتمع وما يرتبط بذلك من تأثيرات على أبعاد الحياة الاجتماعية.
- تزايد الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان.

الأهمية التطبيقية:

تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة الحالية فيما يلي:

- تقديم تصور يمكن للجامعات توظيفه في نشر الثقافة القانونية من خلال تحديد آليات واضحة وإجراءات محددة يمكن إتباعها.

منهج الدراسة وأدواتها:

اتبع الباحث المنهج الوصفي نظرا لملاءمته طبيعة الدراسة الوصفية، ولمناسبتها لأهدافها النظرية والتطبيقية، واعتمد على استبانة لقياس الثقافة القانونية، تكونت من جزأين: أستخدم الجزء الأول منها الحصول على بعض البيانات الشخصية لأفراد العينة، بينما استخدم الجزء الثاني الكشف عن مستوى الثقافة القانونية لدى أفراد العينة في الجوانب التالية: التشريعات الخاصة بالتأديب، التشريعات الخاصة برعاية الشباب.

ادوات الدراسة:

١- استبيان بيانات عامة عن الاسرة

٢- استبيان لقياس مستوى الثقافة القانونية لدى الاسرة

٣- استبيان لقياس الاستقرار الاسري الناتج عن الادارة الاسرية

٤- ملاحظة فئات مختلفة من المجتمع لقياس الادارة الاسرية ومستوى الثقافة القانونية.

مجالات الدراسة:

مجال مكاني: المملكة العربية السعودية

مجال زمني: 2022

مجال بشري: الطبقات الاجتماعية المختلفة

مجتمع البحث:

عندما يقوم الباحث بدراسة ظاهرة معينة فيجب عليه أن يحدد مجتمع بحثه حيث يقصد بمجتمع البحث جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث ويتكون مجتمع الدراسة الحالية من جميع الفئات

1. فئة الإدارة الأسرية

2. أثر التربية الأسرية للتربية الدينية

3. كيفية إدارة شؤون الأسرة

4. الإدارة الأسرية في البرامج الإعلامية وعلاقتها بالحرص الزوجي لدى عينة من الأزواج والزوجات

5. الثقافة القانونية في المجتمع

6. الثقافة القانونية وتمكين المرأة السعودية

مفاهيم الدراسة:

من أهم المفاهيم التي اعتمدت عليها الدراسة الحالية ما يلي:

• الثقافة:

هي الكل المتكامل لأنماط السلوك المكتسب المشترك بين أفراد المجتمع الموحد، أو ذلك الكل المركب الذي يشتمل على المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون وغيرها من القدرات والعادات التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضوا في مجتمع.

• الثقافة القانونية:

تعرف بشكل عام بأنها طريقة لوصف أنماط مستقرة نسبيا للسلوك والمواقف الاجتماعية الموجهة قانونيا.

“الحد الأدنى من المفاهيم القانونية التي يجب أن يلم بها طلاب المرحلة الثانية، والتي تسهم في تحقيق فهم وظيفي للظواهر القانونية التي ترتبط بذواتهم وبيئاتهم والحياة من حولهم”.

أولاً: تعريف الأسرة في اللغة:

جذر الكلمة هو (أسر)، ومن معانيها (الشد والربط) لذلك سمي الأسير لأنه يشد ويربط، وهي تعطي معنى القوة وبها يتقوى الفرد، وهي جماعة الرجل الذي ينتمي إليهم، قال الرازي في مختار الصحاح: (وَأُسْرَةُ الرجل رهطه لأنه يتقوى بهم) ، ومن معانيها أيضا الدرع الحصينة، وعشيرة الرجل وأهل بيته، وتطلق على الجماعة يربطها أمر مشترك. وعليه فالأسرة من الأسر وهو إحكام الربط وقوته، ومن ذلك سميت عشيرة الرجل "أسرة"؛ لأنه يتقوى بها.

ثانياً: تعريف الأسرة في الاصطلاح:

تطلق هذه الكلمة ويراد بها الأب والأم وما انبثق منهما من ذرية أبناء وبنات وكذلك الإخوة والأخوات، والأعمام والعمات وعائلة الفرد. وبعبارة أخرى هي: مجموعة من الأفراد ارتبطوا برباط إلهي، هو رباط الزوجية أو الدم أو القرابة.

الدراسات السابقة:

دراسة (السيف، محمد بن إبراهيم بن عبدالرحمن) بعنوان "دور التعليم ووسائل الإعلام فى تعزيز الهوية الوطنية فى المجتمع السعودي : دراسة تطبيقية على بعض خريجي الجامعات" جريت هذه الدراسة الميدانية على جيل جديد من الخريجين الجامعيين من مختلف التخصصات العلمية، ومختلف البيئات السعودية، وتسعى بدورها إلى تحديد دور المدارس فى المجتمع السعودي والقنوات الفضائية المحلية والخليجية (الحكومية) فى تعزيز الهوية الوطنية، ونبذ السخط والتبرم على النظام الاجتماعي والسياسي القائم، وعلاقة وارتباط الهوية الوطنية بالخصائص الفردية والعلمية لأفراد المجتمع. استنتجت الدراسة أن مصادر التربية الأساسية فى المجتمع السعودي (المدارس -والإعلام) فاعلة فى بناء شخصية وطنية متزنة، فهي جادة فى التغذية الفكرية للحياة الوطنية، وكشفت أن المدارس والتلفاز المحلي قد تكون فى حالة وقاية دائمة. ضد الإعلام الخارجي غير الحكومي الذي يرسل لأفراد المجتمع ثقافة الشك وخيبة الأمل واليأس، ومن ثم الانحراف فى مفهوم الوطن عبر المراحل العمرية التي يمر بها الفرد، فالخلل فى الوطنية ليس له علاقة بسن محددة أو فترة عمرية معينة، وليس له علاقة بتخصص علمي معين أو كليات محددة، وتوصلت هذه الدراسة إلى اقتراحات تدعم الأمن الوطني بالمملكة العربية السعودية، الذي سينعكس بشكل مباشر على الأمن النفسي والاجتماعي بشكل عام.

هدف بحث (محمد، جنات سامح، 2015) بعنوان "تنمية الثقافة القانونية للطفل" إلى التعرف على تنمية الثقافة القانونية للطفل. اشتمل البحث على ثلاثة محاور رئيسة. المحور الأول تحدث عن الثقافة القانونية. كما تتبع المحور الثانى أهمية تنمية الثقافة القانونية لدى الطفل. وأوضح المحور الثالث كيفية تنمية الثقافة القانونية للطفل، وذلك من خلال

المؤسسات التربوية في ضوء المناهج الدراسية والأنشطة والمعلم، كذلك المؤسسات الإعلامية، والفرد. كما كشف المحور الثالث عن دور أدب الأطفال في تنمية الثقافة القانونية للطفل، فأدب الأطفال هو تلك الأعمال الفنية التي تنتقل إلى الطفل عن طريق وسائل الاتصال المختلفة، والتي تشمل أفكار وأخيلة، وتعبّر عن أحاسيس ومشاعر تتفق مع مستويات النمو المختلفة للأطفال. واختتم البحث بالتعرف على مساهمة أدب الأطفال في تنمية الثقافة القانونية للطفل، والذي يعمل على: تعليم الطفل كيفية احترام القواعد والقوانين والالتزام بالعرف؛ حتى يتعلم أن يسلك سلوكاً يقبله المجتمع. كذلك توعية الطفل بحدود مسؤوليته الفردية والعلاقة القانونية بينه وبين سائر الأفراد والمنظومة المجتمعية والدولة. والعمل على تقديم مفاهيم قانونية للطفل تدور حول الصدق والوفاء بالوعد واحترام الملكية؛ بهدف تهيئة الفرصة له لفهم القانون. وتوعية الطفل بقواعد وقوانين إجراء التجارب العلمية التي تعود بالنفع على المجتمع البشرى. وتوعية الطفل بآداب وقواعد الألعاب الرياضية المختلفة. وأخيراً ضرورة تنظيم نشاط الأطفال وضبط سلوكهم وعلاقاتهم.

بينما قامت (فاطمة، سهير، 1995) بمعرفة مدى وعي أفراد المجتمع المصري بالقانون، من خلال معرفتهم بالحقوق والواجبات التي تناولها الدستور المصري وعلاقته بمتغيرات الجنس والتعليم والسن والخبرة القانونية، ووصولاً لوضع تصور مقترح لتقديم الثقافة القانونية للمواطن المصري، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، واستخدمت استبانة، تم تطبيقها على (200) فرد تم اختيارهم بطريقة عشوائية تتراوح أعمارهم من 18- 50 عاماً، وتوصلت الدراسة إلى تدنى مستوى الإلمام المعرفي بصفة عامة لأفراد العينة بحقوقهم وواجباتهم الواردة بالدستور، وكانت هناك فروق إحصائية لصالح الذكور، ومستوى التعليم الأعلى، والسن الأكبر، وأوصت بضرورة أن ينال المعلم تدريب أثناء الخدمة في الثقافة القانونية تجعله أكثر فهماً وفاعلية في المواقف، مع رعاية مؤسسات التعليم النظامية للبرامج التثقيفية المنظمة لحياة الأفراد والأنشطة المصاحبة لها مثل إصدار مجلات دورية وكتيبات ونشرات دورية طبقاً لمستوى المرحلة التعليمية، وعمل لقاءات مفتوحة من ذوي الخبرة القانونية مع الطلاب.

بينما تستكشف ورقة مقدمة من وزارة النائب العام في كولومبيا البريطانية (British Columbia, 2005) مفهوم "الثقافة القانونية" بشكل عام، كذلك الثقافات القانونية المرتبطة بتشريعات القانون العام وتشريعات القانون المدني. كما تبحث في السبل التي يمكن عن طريقها تغيير الثقافة القانونية، والتي من الممكن أن تساعد على إحداث تعديلات قانونية طويلة المدى بمجال التشريعات القانونية المدنية.

وتوصلت هذه الورقة إلى أن الثقافة القانونية تتطلب تضامن بعض العوامل مع بعضها البعض ومنها الأسس والأيدلوجيات والوجدان وبالرغم من عدم قدرتنا على التحكم بتلك العوامل إلا إنه ينبغي علينا الإلمام بها، وبما أن النظام القانوني يتحكم به عددا من ولاية الأمر فإن التغيير الثقافي يتطلب تعاونا كبيرا منهم، ويكون التغيير الثقافي أكثر نجاحا وفاعلية إذا ما دعمته السلطات والمؤسسات القانونية المختلفة حيث أن عدم رضا المشاركين بالأنظمة القانونية عن مجرياتها يعد احد أهم ضمانات التغيير الثقافي، ومن ثم يتزايد دعم التغيير الثقافي القانوني بمرور الوقت وبمجرد تفعيل الإجراءات الحديثة وإثبات مصداقيتها.

وهدفنا دراسة جمال ومنال (2006) إلى التعرف على درجة وعي أعضاء هيئة التدريس بالقوانين المنظمة لعملهم، وما إذا كانت درجة وعيهم بها تختلف باختلاف بعض المتغيرات، مع تقديم تصور لكيفية زيادة وعيهم بهذه القوانين، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، تم تطبيق مقياس للوعي القانوني، واستمارة مقابلة غير مقننة، على عينة قوامها (418) عضو هيئة تدريس، وتوصلت إلى أن درجة إلمام أعضاء هيئة التدريس بالقوانين المنظمة لعملهم دون المتوسطة، وعدم وجود فروق دالة إحصائية بين الذكور والإناث، مع وجود فرق دالة إحصائية لصالح من تولى مناصبا إداريا.

في حين سعت دراسة ثناء (ثناء، 2006) إلى قياس مدى فاعلية برنامج تعلم ذاتي في تنمية بعض جوانب الثقافة القانونية لدى طلاب كلية التربية، اعتمدت الدراسة على المنهج التجريبي، وقد صممت اختبار لقياس مدى إلمام الطلاب بأبعاد الثقافة القانونية التي يتضمنها البرنامج، تم تطبيقه على عينة من طلاب كليات التربية وتوصلت الدراسة إلى

مجموعة من النتائج من أهمها وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) بين متوسط درجات الطلاب في التطبيق القبلي والبعدي لاختبار المواقف لصالح التطبيق البعدي، وأوصت الدراسة بالاهتمام بمفاهيم الثقافة القانونية وإدماجها في المناهج بدءاً من المرحلة الابتدائية حتى المرحلة الجامعية.

في حين سعت دراسة لبنى (لبنى، 2013) إلى التعرف على الثقافة القانونية لدى أفراد المجتمع المحلي في قانون العقوبات الأردني وتحديدًا في موضوعات الجرائم الواقعة على العرض، وعلى حياة الإنسان وسلامته، والجرائم الواقعة على الحرية، مع دراسة أثر بعض المتغيرات مثل النوع، والعمر، والمستوى التعليمي على الثقافة القانونية لدى أفراد المجتمع؛ واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واعتمدت على استبانة تم تطبيقها على (636) فرداً، وتوصلت الدراسة إلى وجود أهمية قانونية بالأحكام الواردة بقانون العقوبات، مع عدم وجود علاقة إحصائية بين العمر والحاجة لمعرفة قانون العقوبات، في حين ظهرت علاقة إحصائية في كل من النوع لصالح الإناث، والمستوى التعليمي مع الرغبة في معرفة قانون العقوبات.

التعليق على الدراسات السابقة:

- اهتمت بعض الدراسات بمدى إلمام أفراد المجتمع ببعض النواحي القانونية.
- غالبية الدراسات تناولت الثقافة القانونية من خلال الدستور المنظم للدولة.
- قامت بعض الدراسات بتصميم مقررات لتنمية الثقافة القانونية.

- بلعور، مصطفى. (2017م) مساهمة المجتمع المدني في نشر الثقافة القانونية في الجزائر. دراسات، ع52،

362 – 369

- جامعة الزيتونة (2010م) مؤتمر "نحو ثقافة قانونية اعرف حقوقك وواجباتك كمواطن أردني تحت سيادة

القانون"، كلية الحقوق، متاح على موقع [news. arabworldnet. com](http://news.arabworldnet.com).

- جامعة الملك سعود (2008م) عمادة شؤون الطلاب وحدة حماية الحقوق الطلابية "وثيقة حقوق والتزامات

الطالب الجامعي والقواعد المنظمة لوحدة حماية الحقوق الطلابية ". جامعة الملك سعود (2008م) ورشة عمل

بعنوان "وثيقة حقوق والتزامات الطالب الجامعي " كلية الأنظمة والعلوم السياسية، متاح على موقع [cksu. com](http://cksu.com).

com .www

- لبنى مخلد العضايبة (2013). الثقافة القانونية: دراسة في قانون العقوبات الأردني، المجلة العربية للدراسات

الأمنية والتدريب، المجلد (29)، العدد (57).

- فواز أيوب المومني وآخرون (2013). التشريعات الجامعية ومدى ملائمتها لاحتياجات طلبة ذوي الاحتياجات

الخاصة. مجلة الدراسات التربوية والنفسية، جامعة السلطان قابوس، المجلد (7)، العدد (1).

- Riley, C. E., Griffin, C., & Morey, Y. (2010). The case for 'everyday politics':

Evaluating neo-tribal theory as a way to understand alternative forms of political participation, using electronic dance music culture as an example. Sociology, BSA (British Sociology of Association). Vol.(44), No(2).

- Sam Middlemiss (2000).Legal Liability of Universities for Students. Journal Education and the Law.Vol.(12), Issue(2).
- .Susan Silbey (2010) legal cultural and cultures legality , Hand book of cultural sociology, London and New York.